

دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر
The role of tax policy in reducing tax evasion in Algeria

مسمش نجاة¹، بركان دليلة²، هاني نوال³

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، nadjet.messemeche@univ-biskra.dz

² جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، dalila.berkanE@univ-biskra.dz

³ جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، nawal.hani@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/30 تاريخ القبول: 2020/06/25 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة التهرب الضريبي من خلال تفعيل أدوات السياسة الضريبية، حيث شكل التهرب الضريبي اثرا كبيرا على إيرادات الميزانية العامة للدولة من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي لهذه الظاهرة لاسيما مع دخول الجزائر في الاصلاحات الاقتصادية يصفة عامة و الاصلاحات الضريبية بصفة خاصة، التي مست السياسة الضريبية منذ 1992، حيث عرفت فترة 2010 _ 2014 نموا اقتصاديا من جهة، لكن بالمقابل نموا في التهرب الضريبي. اتبعت الجزائر سياسة الإنفاق الضريبي لكن تبقي فعاليتها نسبية نظرا للأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة تأكيد جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية من ناحية وانخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي، وبعض مزايا الإعفاءات من ناحية أخرى، وضعف وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا، الفساد الإداري والمالي، التدخل الحكومي في بعض الأسواق، وغيرها تعتبر كلها حوافز قوية لتشجيع التهرب الضريبي بصفة أساسية. الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، التهرب الضريبي، الميزانية العمومية، الإنفاق الضريبي، الاصلاحات الاقتصادية .

تصنيف (JEL): H26 ; E62 ; E24 ; D24 ; C43 ; B22 .

Abstract

This study aims to address tax evasion through the activation of tax policy tools, where tax evasion has a significant impact on the revenues of the state's general budget by following the descriptive analytical approach to this phenomenon, especially with Algeria entering into economic reforms in general and tax reforms in particular, which have affected Tax policy Since 1992, when the period 2010–2014 witnessed economic growth from one side, but in return a growth in tax evasion. Algeria has adopted a policy of tax spending, but its effectiveness remains relative due to the real reasons for this phenomenon. Confirmation of the rigidity of the tax system and its inability to cope with economic developments on the one hand, low rates of tax withholding, and some advantages of

exemptions on the other hand, the weakness and lack of application of the penalties prescribed by law, administrative and financial corruption Government intervention in some markets, and others are all strong incentives to primarily encourage tax evasion.

Keywords: Tax policy, tax evasion, balance sheet, tax spending, and economic reforms.

JEL classification: B22 ; C43 ;D24 ;E24 ;E62 ;H26

مقدمة.

شكل الإيرادات الضريبية في الجزائر إحدى الروافد الهامة لميزانية العامة للدولة وتشكل الجباية البترولية الجزء الأكبر منها بالمقارنة مع إيرادات الجباية العادية التي ظلت دون المستوى المطلوب من حيث نسبة المساهمة بالرغم من توالي عديد الإصلاحات والبرامج الهادفة لتعظيم المكاسب منها وتعويض مخاطر انهيار أسعار المحروقات، كما هو حادث اليوم، لأنه لازال خبراء صندوق النقد الدولي يحذرون من ازدياد عجز الميزانية العامة للدولة إلى غاية 2016، و يحدث هذا ظل تنفيذ برنامج المخطط الوطني (2010-2014) من جهة، وفي ظل تعبئة الموارد للشروع في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030 من جهة أخرى، لكن بالمقابل نجد أهم مؤشر اقتصادي يؤثر في فعالية الإيرادات الضريبية و هو التهرب الضريبي الذي تأثرت به الخزينة العمومية، رغم اتباع العديد من الاستراتيجيات والاجراءات الصارمة من أجل مكافحته. من أجل معالجة هذا الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة الموجودة بين السياسة الضريبية والتهرب الضريبي؟

فرضية الدراسة.

- هناك إضافات مهمة أتت بها الإصلاحات الضريبية و الإجراءات التي اتخذتها الخزينة العمومية من أجل التقليل من حدة التهرب الضريبي.

هذا بإتباع المنهج الوصفي و التحليلي، من جهة و اتباع المنهج الرياضي من خلال تفسير هذه الإجراءات المتخذة من ناحية تأثير وتأثر إيرادات الخزينة العمومية من جهة، وكيف تأثرت السياسة الضريبية وكيف كانت مواجهة أبعاد التهرب الضريبي .

1. أبعاد التهرب الضريبي في الجزائر:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار و ذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل منها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، وهو داء خطير لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية ولكن بدرجات و نسب متفاوتة، ويعتبر التهرب الضريبي أحد أشكال الفساد المالي بصفة خاصة، والاقتصاد الموازي بصفة عامة، والذي ينمو بالموازاة على حساب الإيرادات الضريبية.

1.1. مظاهر التهرب الضريبي :

تتمثل مظاهر التهرب الضريبي والأكثر ممارسة من قبل المكلفين في الجزائر فيما يلي:(ناصر شرقي، 2012، ص، 239_240)

_محاولة اخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطلق عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، وخاصة المبيعات بدون فاتورة.

_تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند الطلب الحصول عند تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة المضافة .

_القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد حسابات أو القيام بتقييد أو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح أو وهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 و10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محله.

_إستخدام أسماء مستعارة وإستئجار السجلات التجارية هذه الممارسات تساهم في انتشار التزوير فضلا على زيادة حامي السجلات التجارية المزورة.

_تكوين شركات الواجهة والتمويهية والتي تتميز بالكثير من الممارسات المشبوهة مثل انشاء الكيانات القانونية، التشطيب، تحويل الشركات، تغير مناطق النشاط.

_السوق العقاري غير الشفاف الكثير من المعاملات العقارية تتم تحت المكاتب ولا يصرح بها وتعطي تحويلات مالية ضخمة غير خاضعة للضريبة.

_شبكات الإحتيال المنظمة والتي تنشط خارج الحدود الجغرافية وهي شبكات عابرة للقارات والتي في الكثير من الحالات تلجأ إلى إرتكاب الجرائم من أجل الدفاع عن مصالحها مثل تجارة التبغ و المخدرات ...الخ.

2.1. أسباب التهرب الضريبي:

يمكن حصر أهم أسباب التهرب الضريبي إلى مايلي:(ناصر شرقي، ص، 240)

1.2. 1 أسباب تقنيه تكمن في تعقد النظام الضريبي الجزائري وصعوبة تقديم المادة الخاضعة للضريبة ويكمن هذا التعقد في العدد الكبير من النصوص التشريعية في هذا الصدد دعت الكثير من الوكالات الدولية الى تبسيط وتخفيف والإستقرار في القاعدة الضريبية في الجزائر، إلى جانب تعدد المعدلات الضريبية في الماضي لا سيما بعد قانون المالية لسنة 2007 .

2. 1. 2 أسباب سياسية تكمن في استخدام الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة والتي تعمل على إستقرار السياسي في الجزائر.

1. 2. 3. أسباب إقتصادية والتي كانت نتيجة دخول الإقتصاد الوطني في برامج التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات ثم برامج الإنعاش الإقتصادي حيث كل واحدة تميزت بوضع قوانين مالية مختلفة عن بعضها البعض.

علاوة على ذلك فإن التكلفة التي يتحملها المكلفون بالضريبة الناشئة عن تفقدهم لعمليات سداد الضريبة وتتمثل هذه التكاليف غير المباشرة عن التعقيد في النظام الضريبي الجزائري.

2. مساهمة التهرب الضريبي في خسائر الخزينة العمومية:

لقد حددت المديرية العامة للضرائب في الجزائر أن أهم مظاهر التهرب الضريبي

هي: (ولمي بوعلام، 2012، ص، 219)

- البيع والشراء بدون فواتير؛
 - تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي؛
 - تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال؛
 - تخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك؛
 - استخدام التسديد النقدي بدل التعامل بالشيكات؛
 - التغير القانوني والمحاسبي لمختلف القوانين الأساسية والسجلات التجارية؛
 - إقامة النشاط التجاري وغيره ضمن مناطق غير حضرية وغير تجارية وهكذا.
- يكون الأثر مباشرة على الإيرادات العامة للخزينة العمومية، لاسيما الضرائب الغير مباشرة.

1.2. موارد التهرب الضريبي:

تتمثل أهم المصادر المالية المغذية لتمويل التهرب الضريبي وتوسعه فيمايلي:

1. 2. 1. تطور القطاع الخاص: لقد جاء التقرير الأول المتعلق بالإحصاء الإقتصادي سنة 2011 أن 66% من مؤسسات النسيج الإقتصادي في الجزائر تعتبر أن العامل الضريبي هو عامل معيق أكثر منه عملا مشجعا لا سيما عند القطاع الخاص ولقد اختلفت النسبة من قطاع لآخر كالتالي: (Office nationale des statistiques, collections statistiques, 2012, p.31)

- قطاع التجارة : 9,68 %
- قطاع الصناعة : 1,65 %
- قطاع الخدمات : 7,63 %
- قطاع المؤسسات الصغيرة : 9,70 %
- القطاع الريفي : 5,70 % ولتوضيح الصورة أكثر فإن عديد الشركات تهرب من إيداع الحسابات الإجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

طبقاً لأحكام القانون التجاري لا سيما المادة 717 فإن الحسابات الاجتماعية عبارة عن سلسلة من ثلاثة جداول محاسبية وهي :

- جدول حسابات النتائج
- الأصول - الخصوم
- وذلك أن عملية الإيداع تدخل في إطار الإشهارات القانونية الإجبارية بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الذي يقصد به إطلاع الغير "هيئات مالية وإدارية متعاملين إقتصاديين، تجار" بمضمون الحسابات الاجتماعية والتي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية للصحة المالية للشركات التجارية، وبالرغم من العقوبات المنصوص عليها والمقدرة بغرامة من 30.000 دج الى 300.000 دج فإن نسبة إيداع الحسابات الاجتماعية لم تتعد 50 % من مجموع المؤسسات المعنية بهذا الإيداع مما يطرح شكوك حول التهرب الضريبي كما يبينه الجدول التالي: (ولهي بوعلام، مرجع سابق، ص، 220)

الجدول رقم(1): إيداع الحسابات الاجتماعية للشركات خلال الفترة "2006-2009"

السنوات	عدد الشركات المعنية بالإيداع (1)	عدد الشركات المعنية التي أودعت حساباتها (2)	النسبة(1/2)
2006	89255	23852	7.126 %
2007	91589	36233	6.39 %
2008	94438	44216	8.46 %
2009	102166	49172	1.48 %

Source : Ministère du commerce ; Centre Nationale du Registre du commerce statistique

2010.p103.Algerie

2. 1. 2 تهريب رؤوس الأموال:

يرجع كثير من المحللين أن انهيار الأسواق المالية نهاية 2008 كان بسبب المضاربة وتهريب رؤوس الأموال، مما حتم إعادة النظر في النظام الرقابي وفي حرية إنتقال رؤوس الأموال وفي الجزائر تشير الدراسات إلى أن الأساليب المستخدمة في تبييض الأموال تنقسم إلى أساليب بسيطة وأخرى معقدة كالتالي: (ولهي بوعلام، 2013، ص، ص، 14 _ 15)

- الأساليب البسيطة : وهي أساليب يلجأ إليها عادة الأشخاص ذوي المعرفة المحدودة الذين يفتقرون للخبرة في المجال المالي ويفضلون الدخول في مشاريع بسيطة يديرونها غالبا بأنفسهم أو من طرف ذويهم للتمكن من السيطرة عليها وتتم هذه الطرق غالبا بمايلي:

- شراء وبيع الأراضي
- شراء وبيع سكنات أو إستئجارها
- تشييد مراكز تجارية

- ممارسة أنشطة تجارية.
- ممارسة أنشطة تجارية مختلفة مثل بيع الأجهزة الكهربائية المنزلية والملابس
- الأنشطة الخدمية البسيطة مثل نقل البضائع والمسافرين
- إيجار السيارات، محطة غسل السيارات
- إنشاء شركات متوسطة الحجم للتصدير والإستيراد
- الأساليب المعقدة : وهي أساليب يلجأ إليها المجرمون المحترفون خاصة عندما يبلغ المبلغ المالي حدا كبيرا، وهي تتم بمساهمة مختصين في التجارة والمالية وهي تتم عن طريق :
 - 1- تهريب الأموال: حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبايا وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية وهذا يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن إضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزوير الوثائق.
 - 2- المشاريع الإستثمارية: حيث يتم الإستثمار في مشاريع مختلفة بواسطة أنظمة للتشجيع والمساعدة المتاحة عن طريق صندوق دعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وصندوق دعم الإستثمار (ANDI) وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تمديدها عن طريق الأموال غير الشرعية .
- ولقد دلت الإحصائيات أن عدد القضايا الصادرة فيها أحكام قضائية قد بلغت 24 خلال السنوات 2007-2009.
- إلا أنه ولغرض مكافحة غسيل الأموال فقد إتبعته الجزائر ما يلي: (مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2010، ص، 43)
- تم إستحداث وحدة المعلومات المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 07/04/2002 الصادر عن رئيس الوزراء المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-275 المؤرخ في 6 سبتمبر 2008 وسميت خلية معالجة الإستعلام المالي وقد اعتبرها المرسوم مؤسسة عمومية مستقلة لدى وزير المالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال القانوني، وقد تم تكليف الخلية لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.
- تم تحديد الجهات الخاضعة لواجب الإخطار بالشبهة بموجب المادتين 19 و 20 من القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمتمثلة في البنوك والمؤسسات المالية والبريد وشركات التأمين، إضافة إلى كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالإستشارة أو بإجراء عمليات إيداع أو مبادلات أو توضيفات أو تحويلات أو حركة رؤوس الأموال خاصة على مستوى المهن الحرة، وخاصة المحامين والمثقفين ومحافظي البيع بالمزايمة، وخبراء المالية، والوكلاء الجمركيين، وأعوان الصرافين والسماسرة، ومؤسسات الفوترة، وكذا الإتجار بالمعادن الثمينة، والأشياء الأثرية.

- أوجبت المادة 21 من ذات القانون على مصالح الضرائب والجمارك أن خلال قيامها بأنشطتها الخاصة بالتحقيق والمراقبة عن حركية الأموال والصفقات قد تكون ناشئة عن جرائم وجنح أو تستعمل لتمويل العمليات الإجرامية: "لمزيد أنظر الملاحق"

وفي الواقع العملي لقد بلغ عدد الطلبات "510" طلبا بالشبهة أغلبها من قطاع البنوك كما يبرره الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): مصادر الإخطارات التي تلقتها خلية معالجة الإستعلام المالي بوزارة المالية:

جهة الإخطار	العدد	النسبة المئوية (%)
البنوك	479	74.93
البريد	5	98.0
مراقبي الحسابات	3	59.0
الجمارك	17	33.3
الضرائب	1	20.0
الشرطة القضائية	3	59.0
سفارات أجنبية	1	20.0
وزارة الخارجية	1	20.0
المجموع	510	100

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر، 2010، ص 49.

3- المخالفات التجارية :

إن الغش والمخالفات التجارية مهما كان نوعها مصدرا من المصادر الرئيسية للتهرب الضريبي، ولقد توصلت وزارة التجارة إلى رصد أهم المخالفات خلال الفترة "2008-2012" وقد تم ترتيب رقم ترتيب المجال مهرب ومخفي عن مصالح الرقابة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): النتائج السنوية للرقابة الإقتصادية وقمع الغش في الجزائر

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد التدخلات	897062	982712	990565	795158	1009261
عدد المخالفات	179060	185266	181781	159965	182984
رقم الأعمال المخفي 105 دج	39.38	1.60	3.53	2.42	7.51

المصدر: ولبي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، مرجع سابق، ص 17

من خلال الجدول يمكن التنبيه أن رقم الأعمال المخفي لا يعني بالضرورة أنه غير مغرم عليه وبالتالي لا يدرج ضمن التهرب الضريبي فمن الطبيعي جدا أن مخالفة التاجر القوانين

المتعلقة بالضبط التجاري إلا أنه في المقابل يقوم بعملية التصريح الجبائي ويسدد مستحقاته الجبائية لكن المخالفات التجارية والغش تساهم في تغذية الإقتصاد الموازي.

3. آثار التهرب الضريبي على النشاط الإقتصادي:

تتجلى أهم آثار التهرب الضريبي على النشاط الإقتصادي بصفة عامة، وعلى عناصر الميزانية العامة بصفة خاصة فيما يلي:

1.3. تحويل الموارد والإيرادات:

وهو يمثل وجها مهما من أوجه التهرب الضريبي ولا سيما الإقتصاد الريعي، كما هو الحال في الجزائر التي تعتمد معظم عائداتها على مصدر واحد وهو النفط وإلى جانب غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية من جهة ومن جهة أخرى أن أغلبية هذه العائدات لا تأتي من الضرائب المفروضة فمن السهل إخفاء هذه العائدات، ومن الصعب معرفة المبالغ التي يجري تحويلها وعليه تحافظ السلطة الحاكمة على مستويات متدنية من الشفافية والمساءلة ومن ثم يقع التهرب من دفع الضرائب، إذ أن الشركات والأفراد الذين يملكون أيضا القوة الضخمة للتأثير في جباية الضرائب ومفتشي الحكومة لتفادي دفع الضرائب وهم قادرون كذلك على التأثير في صانعي القرارات وفي المحاكم لتفادي النتائج أو الأحكام، وهنا يقع العبء الضريبي على الطبقات الوسطى والمتدنية الدخل كما تتقلص قاعدة إيرادات الدولة. (منظمة البرلمانيين العرب ضد الفساد، 2014) وفيما يلي نستعرض بعض الإيرادات المهربة من خلال الإحصائيات التالية.

1- 1.3.1 إيرادات المهربة من خلال التحقيق في وثائق المكلفين بالضرائب:

إن هذا النوع من الرقابة يجري تنفيذه في المصالح الخارجية للوعاء "مفتشيات الضرائب" دون برنامج مسطر أو محدد سلفا وهو مرتبط بعدد الملفات المراقبة من جهة ودرجة كفاءة العون المكلف بعملية الرقابة الجبائية وهو ما ينعكس سلبا على النتائج المتحصل عليها، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): إيرادات الرقابة الجبائية على وثائق المكلفين بالضريبة الوحدة: مليار/ دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الملفات المراقبة	30894	32795	30365	30029	27291
المبالغ المثبتة المهربة	16.33	01.30	24.28	29.32	22.26

المصدر: وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 58 لسنة 2012، ص6

1- 1.3.2 إيرادات المهربة نتيجة الرقابة الجبائية على المعاملات العقارية:

إن مراجعة أثمان المعاملات العقارية المصروح بها تشكل أحد أهم الأدوات في مكافحة التهرب الضريبي في الميدان وهو يخص المعاملات التالية:

- العقارات المبنية - العقارات غير المبنية - مراقبة المداخل العقارية.

الجدول رقم (5): تطور مردودية الرقابة على المعاملات العقارية للفترة (2003-2007)

السنوات	عدد الملفات المراقبة	الحقوق والغرامات (10 ⁵) دج	معدل النمو (%)
2003	268.24	16.1813	/
2004	707.31	83.2375	31
2005	378.34	04.2546	20.7
2006	323.31	11.2478	67.2-
2007	177.33	56.2747	85.10

المصدر: ناصر مراد. واقع التهرب الضريبي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، كلية الحقوق، عدد 03، 2005، ص 261.

ويلاحظ أن عدد الملفات المراقبة ضئيل جدا بالمقارنة مع حجم المعاملات التي تتم في

هذا المجال

1.2.1.3 صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال :

لقد أدى التهرب الضريبي كأحد أبرز عناصر الفساد الضريبي إلى تقهقر مرتبة الجزائر في الترتيب العالمي إذا أصبحت تحمل المرتبة 148 من أصل 183 دولة وهذا من خلال مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهذا خلف دول عديدة والدول العربية بصفة خاصة وتحتل الجزائر المرتبة 167 عالميا في مؤشر تسهيل الملكية تلمها المرتبة 150 عالميا في مؤشر سهولة دفع الضرائب، وهو ما يعكس حجم الصعوبات التي تعاني منها الشركات جراء بعض التعقيدات الإدارية مثل تسهيل عقد الملكية إضافة إلى المطالبة وغياب الشفافية أحيانا عند تأسيس الأوعية الضريبية وعدم سهولة التحصيل الجبائي في ظل غياب الحكومة الإلكترونية المجسدة لنظم المعلومات في الميدان حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (6): ترتيب الدول على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الدولة	الترتيب العالمي لسنة 2011	الترتيب العالمي لسنة 2012
الجزائر	143	148
المغرب	115	94
الأردن	95	98
السودان	135	135
تونس	40	48

المصدر: البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012، ص 6.

وبصفة أدق فإن الممارسات الجيدة في مختلف الأعمال تركز حسب ما يوضحه الجدول

الموالي، ترتيب الجزائر حسب سنة 2011.

الجدول رقم(7): ترتيب الجزائر حسب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

المؤشرات	الترتيب من أصل 183 دولة
تسهيل بدأ النشاط التجاري وتأسيس الشركات	148
تسهيل إستخراج تراخيص البناء	118
تسهيل تنفيذ العقود	122
تسهيل تسجيل الملكية	167
تسهيل الحصول على الإئتمان	150
حماية المستثمرين	79
تسهيل دفع الضرائب	164
تسهيل التجارة عبر الحدود	127
تسهيل تسوية حالات الإعسار	59

المصدر: ولبي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة، مرجع سابق ص21
 يلاحظ أن من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر تعاني من الفساد الإداري وعدم إحترام القوانين والبيروقراطية التي تؤثر على حاكمية وفعالية المؤسسات، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأهم العناصر التالية:-

- عدم الإنخراط في قضايا الفساد الإداري مهما كانت المبررات
- إحترام مختلف القوانين التجارية والضريبة تفاديا لأي نوع من أنواع الخطر الضريبي أو التجاري وهي مشكلة تخص الجزائر لوحدها بالمقارنة مع بعض الدول.
- تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في مجال التسيير.

4. إستراتيجية مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر:

إن تحسين مستوى التحضر الجبائي هو هدف استراتيجي للإدارة الجبائية تسهر المديرية العامة للضرائب على ممارسة مهامها في مجال الرقابة مع السعي إلى تحسين نوعية هذه الرقابة، من اجل ذلك تم وضع عدة وسائل في مجال الرقابة ومكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي.

1.4. الرقابة الجبائية كأداة لقمع التهرب الضريبي:

لقد اتخذت الجزائر إجراءات ردية على كل من سولت له نفسه التهرب من الضريبة، لا سيما بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1992، الذي اعتبر أن التهرب الضريبي جناية وجريمة اقتصادية، فعملت الإدارة الجبائية على مراقبة كل التصريحات، المداخل، النفقات

الخاصة بالمكلف لمكافحة هذه الظاهرة، من هنا أوجبت قانونية الرقابة والتحقيق الجبائي على كل القرارات والوثائق المقدمة للإدارة الجبائية قصد التوزيع العادل للعبء الجبائي.

4. 1. 2. قانونية الرقابة الجبائية: يعطي النظام الجبائي الجزائري الإدارة الجبائية حق الاطلاع على تصريحات المكلفين والبحث عن التجاوزات التي يقومون بها من خلال ما يلي: (بكريني محمد، يوسف رشيد، 2018)

1- حق الاطلاع: يعمل أعوان الإدارة الجبائية على تصفح الوثائق المحاسبية الموجودة بحوزة المكلف بالضريبة قصد تأسيس الوعاء الضريبي بموجب المواد 45 و 46 من قانون الإجراءات الجبائية، لإدارة الضرائب حق الاطلاع أمام كل الهيئات الإدارية العامة، والمؤسسات الخاصة دون اعتراض والإلتقاء المؤسسة أو الشخص تحت مجموعة عقوبات رفض حق الاطلاع.

2- حق التفتيش: للأعوان الجبائيين الحق في الرقابة والتفتيش دوريا التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، فيتم بذلك التأكد من حسن تطبيق التنظيم الخاص بالصرف وهذا من خلال القيام بالتحقيقات لدى الخاضعين للضريبة الممارسين لنشاط الحرف.

3- حق الاستدراك والاسترجاع: تسترجع الحقوق الناتجة عن التسوية والرقابة إما عن طريق تعديل الاقتطاع أو إنشاء اقتطاع جديد حيث يتم استدراك كل خطأ يترتب عن نوع الضريبة والرسم في أجل أقصاه 04 سنوات.

4. 1. 2. التحقق المصوب vérification ponctuelle:

هو إجراء رقابة موجه أقل شمولية وأكثر سرعة وأقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة، يتضمن هذا الإجراء مراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية.

يتمحور التحقيق المصوب أساسا حول: (عبد الرحمان قروي، 2013، ص، 251 وما بعدها)

* مراقبة قانونية للحسومات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة واصل التسبيقات والحصص الممنوحة والنسب المطبقة والإستردادات الملتزمة.

* مراقبة عناصر المحاسبة بناء على التصريح بالنتيجة (أعباء الامتلاكات والمؤهلات).

* مراقبة الإستردادات ولقروض الضرائب.

* مراقبة العجز المتكرر والامتيازات الجبائية الممنوحة والأرباح المعاد استثمارها.

حيث يهدف هذا الأخير من الرفع من عدد عمليات الرقابة مع التخفيض من عدد المعاينات بعين المكان إذ يسعى إلى تصحيح الإغفالات والأخطاء والنقائص التي يتم الكشف عنها.

4. 1. 3. التحقق في المحاسبة: vérification de comptabilité:

هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

يرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتسبة من طرف المكلفين بالضريبة ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان ما عدا في حالة طلب

معاكس من طرف المكلف بالضريبة يوجه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة القاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.

4.1.4. التحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة: Vérification a approfondie de situation fiscale ensemble

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1992 وفقا للمادة 131 مكرر من قانون الضرائب المباشرة، لم يتم الشروع فيه إلا في سنة 2001، وذلك نظرا للظروف الأمنية غير المستقرة التي عرفتها الجزائر يمكن للمفتشين أن يشرعوا في التحقق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة.

ويمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصن جبائيا وجود أنشطة أو مداخل متملصة من الضريبة. (نفس المرجع، ص، 253)

وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

* ضمان أن التصريحات الموضوعية مشككة بطريقة شرعية.

* مراقبة التجانس بين المداخل المصروفة مع الذمة المالية والإجمالية للمكلف.

2.4. تقييم عمليات الرقابة الخاصة بالتحقيقات الجبائية:

تقيم كفاءة أي دولة على مدى استعدادها في تحصيل مختلف الضرائب إلى صناديق الدولة، بالتالي السهر على أن لا يتهرب كل مكلف من ما عليه من الضرائب، من هنا دعمت إدارة الضرائب سنة 1998 بهيكل رقابي جبائي جديد، وهو موضح من خلال: (بكريتي بومدين، يوسف رشيد، مرجع سابق)

4.2.1. مرحلة ما قبل إنشاء مديرية البحث والمراجعات: عرفت هذه المرحلة الإصلاح الضريبي في الجزائر، فكان مستوى الحد من ظاهرة الغش الضريبي متذبذب مما ساعد على انتشار وتغلغل هذه الظاهرة، حيث تبين نتائج الرقابة خلال السنوات 1992-1998 انه تم برمجة حوالي 7811 قضية من مجموع المكلفين، مما يدل على ضالة العدد بالمقارنة مع المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي غير أنها سمحت هذه الرقابة باسترجاع حقوق تقدر بـ 38708 مليون دج وان زيادة عدد الملفات الخاضعة للرقابة سنويا لم تحد من ظاهرة التهرب حيث بلغت المردودية حسب كل قضية، سنة 1998 ما يعادل نسبة 27% من مجمل مردودية القضايا.

4.2.2. مرحلة ما بين إنشاء مديرية البحث والمراجعات:

أمام النقائص المسجلة على مستوى عمليات الرقابة الجبائية قبل عام 1998 تم إنشاء مديرية البحث والمراجعات حيث عرفت هذه الأخيرة متابعة توجيه الرقابة الجبائية على المستوى المركزي فقامت بتسطير برامج من خلال توجيه الرقابة للمكلفين الممارسين لنشاطات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة. والجدول التالي يوضح هذا.

الجدول رقم (8): نتائج الرقابة الجبائية بعد إنشاء مديرية البحث والمراجعات (1999-2013)

السنوات		نتائج التحقيقات المحاسبية VC		نتائج الرقابة المعمقة VASFE		المجموع العام	
العدد	المردودية بالمليون دج	العدد	المردودية بالمليون دج	العدد	المردودية بالمليون دج	عدد الملفات المراقبة	المردودية بالمليون دج
1406	11786	-	-	-	1406	11786	1999
1696	10308	-	-	-	1696	10308	2000
1740	12858	99	320	1839	13178	17812	2001
1672	17016	165	796	1837	17812	16278	2002
1748	15563	223	715	1971	16278	11242	2003
2118	10427	238	815	2356	11242	15785	2004
2217	15047	258	738	2475	15785	74655	2005
2228	73670	258	985	2506	74655	15344	2006
2194	14037	438	1307	2632	15344	21891	2007
2374	20533	357	1358	2731	21891	75883	2008
2483	74595	381	1288	2864	75883	47399	2009
1989	41503	396	5896	2385	47399	35786	2010
1444	34153	204	1633	1648	35786	31458	2011
1682	31359	18	99	1700	31458	37762	2012
1809	36255	299	1507	2108	37762		2013

المصدر: إحصائيات المديرية البحث والمراجعات نقلا عن: بكريتي بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر، دراسة تحليلية واقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الموقع WW.ASJP.CERIST.DZ الاطلاع 2018/01/15

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

* زيادة عدد الملفات المراقبة خلال هذه الفترة مقارنة بالمرحلة الأولى مما استدعى تقييم مهام الرقابة الجبائية بين المديرية العامة والمديريات الولائية للضرائب حسب درجة أهمية الملفات والمكلفين بالضريبة.

* تطبيق لأول مرة التحقيق المعمق للوضعيات الجبائية العامة "VASFE" سنة 2001 والذي يخص مراقبة تصريحات دخل الأفراد الطبيعيين.

* إن نتائج التحقيق الجبائي خلال سنة 1999 بلغ قيمة 11786 مليون دج أي ما يعادل 30 % ، أما في سنة 2002 فقد بلغ قيمة 17812 مليون دج أي ما يعادل 46%، إن هذه الزيادة تترجم الأولوية التي أعطيت للرقابة.

* النشاطات الأكثر عرضة للتهرب الضريبي والمتمثلة في عمليات الشراء والبيع بالجملة.

* ان نتائج التحقيق خلال هذه المرحلة أعطى مردودية مهمة غير أنها متذبذبة حيث بلغت ادني قيمة سنة 2000 بما يعادل 10308 مليون دج اي نسبة 8% وبلغت اعلي قيمة سنة 2009 بما يعادل 75883 مليون دج أما سنة 2013 فقد بلغت قيمة 37762 مليون دج ما يقارب نسبة 9% من المجموع العام لنتائج التحقيق.

* إن هذه المعطيات تعد كمؤشر قياس حجم ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث توسعت ومست كل القطاعات والمكلفين الجبائيين الخاضعين للنظام الحقيقي الذي يمكن مراقبتهم غير انه من الملاحظ أن العدد 32154 الذي يمثل عدد المكلفين الذين تم مراقبتهم خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 هو عدد قيمته لا تذكر مع المكلفين الذين يمكن مراقبتهم والذين ينشطون في القطر الجزائري.

* إن الرقابة الجبائية لا تزال محدودة ودليل ذلك انه في سنة 2007 كان عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي في الجزائر هو 305724 مكلف غير أن الرقابة الجبائية مست فقط 2632 منهم، وهو ما يمثل نسبة 0.8% كمعدل المراقبين جبائيا.

* توضح الإحصائيات أن حجم التهرب الضريبي المسجل خلال الفترة 1999-2013 والمقدرة ب 436564 مليون دج قيمة مرتفعة جدا، وهي خطيرة على الخزينة العمومية بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني وعلى المنافسة في المعاملات التجارية بصفة عامة.

3.4. إجراءات مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الإنفاق الضريبي:

على الرغم من أن التعريف النظري للاتفاق الضريبي يلقي توافق كبير في الآراء بين المنظرين والاقتصاديين إلا أن التطبيق العملي له يلقي اختلافات كبيرة نظرا لصعوبة تقدير هذا الإجراء وصعوبة قياس الآثار الناتجة عنه بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي يطرحها خصوصا مشكل تعدد الإجراءات التفضيلية والتي تعتبر من أهم أسباب تفقد الأنظمة للضريبة.

4. 3. 1 مفهوم الإنفاق الضريبي: هناك مجموعة من التعارف لهذا الأخير ونوجزها فيما يلي: (مليكاوي ميلود، 2015، ص. 216 وما بعدها)

يعرف الإنفاق الضريبي بأنه: >> تقدير الحكومات للخسائر في الإيرادات الناجم عن منح تسهيلات ضريبية لفئة من المكلفين أو الخاضعين للضريبة أو الأنشطة، وهذه الخسائر تقاس بالفرق بين الضريبة التي يجب دفعها وفقا لمعيار القانون الضريبي والذي يحدد ماهية الهيكل

الضريبي والذي يجب أن يطبق على الخاضعين للضريبة وأدنى قيمة حالية يمكن دفعها بعد الاستفادة من هذا الإجراء.>>

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فتعرفه بأنه:

>> الامتيازات الضريبية أو إعفاءات النظام الضريبي المرجعي، والتي تخفض تحصيل الإيرادات عن طريق الإدارات العمومية ولأن أهداف السلطات العمومية يمكن تحقيقها باستخدام وسائل أخرى كالإعانات أو النفقات المباشرة، فالامتيازات الضريبية هي مماثلة للنفقات الموازنية (نفس المرجع، ص، 220)

من جهة أخرى يعرف صندوق النقد الدولي (fmi) الاتفاق الضريبي بأنه:

>> يتكون من النقص في الإيرادات الضريبية الناجمة عن تخفيض العبء الضريبي الممنوح لبعض المكلفين بالضريبة، وهذا التخفيض يمكن أن يأخذ عدة أشكال خصوصا الإعفاءات الضريبية والمعدلات المخفضة والقرض الضريبي بالإضافة إلى تخفيض الأساس الخاضع للضريبة.>>

2.3.4 بعض مشاكل تطبيق الإنفاق الضريبي: إن استخدام الإنفاق الضريبي كأداة من أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يطرح العديد من المشاكل والصعوبات نظرا لتعدد التقنيات المستخدمة وصعوبة تقييم التكاليف بالإضافة إلى مشكل الشفافية، ويمكن تلخيصها في ما يلي: (نفس المرجع، ص، 222)

* صعوبة تقييم آثار الإنفاق الضريبي: إن بعض أشكال الاتفاق الضريبي ولاسيما إعفاء بعض فئات الدخل يشكل مصدرا لعدم التوافق بين الدخل المعلنة والدخل الحقيقية لدافعي الضرائب لذلك فمن المستحيل تقييم حجم الإنفاق الضريبي دون افتراضات والاستعانة بالمصادر الأخرى الإحصائية، فبالنسبة للتقنيات أو الأساليب الأخرى للاتفاق فمن غير الممكن التقييم بدقة الآثار المباشرة له، إلى جانب الآثار غير المباشرة التي قد تكون ناجمة عن التغيرات في السلوك مثل التوجه للاستثمارات المالية.

* مشكل شفافية الموازنة: إن الإعانات المباشرة تسجل في الموازنة العامة للدولة أما الإنفاق الضريبي فلا يدرج في الموازنة مما يقلل من الإيرادات الضريبية، ومقدار الجهد الذي تبذله السلطة العامة يتوقف على سلوك دافعي الضرائب، في حين أن الجرد السنوي للإنفاق الضريبي يسمح بالتغلب بشكل جزئي على مشكل شفافية الموازنة حيث يتم إعداد سنويا قائمة للنفقات الضريبية على شكل سجل، كما ينبغي أن يتضمن بيان الموجودات توزيع الإنفاق الضريبي على أساس التصنيف من جانب الأهداف مثلما هو معمول به بالنسبة للنفقات الموازنية، لأن الشفافية الموازنية بالنسبة للاتفاق الضريبي ليست مضمونة بشكل كامل لأنه ينبغي وضع قائمة جرد للاتفاق الضريبي تكون قبل وقوعه وليس بأثر رجعي.

* صعوبة تنسيق برامج الإنفاق: إن استخدام الإنفاق الضريبي قد يعيق جهود الحكومة للتخطيط الموازن لأن برنامج الإنفاق الضريبي عندما يتم دمجها في النظام الضريبي تنتزع من

الإجراءات العادية للموازنة، والتي تطبق على كل النفقات المباشرة ولذلك فإن تنفيذ برنامج هذا الأخير من خلال النظام الضريبي يعيق الحكومة على التقدير الدقيق لقيمة هذه البرامج بالنسبة لغيرها من خيارات الإنفاق والتي تتعارض مع الصياغة المنسقة والمنظمة لمخطط الموازنة.

* **صعوبة مراقبة الموازنة:** إن استخدام الإنفاق الضريبي لا يسهل السيطرة على الإنفاق الحكومي، لأن الأموال التي تنفق في إطار النظام الضريبي أكثر صعوبة في السيطرة والمراقبة بالمقارنة مع النفقات التي تتم عبر برامج المساعدات المباشرة، فالنفقات المباشرة التي تتم في إطار البرامج التي تسعى إلى تسقيف الإنفاق، فإن الوزارات المسؤولة يمكنها ملاحظة وبسرعة زيادة أو نقصان النفقات غير المخططة في البرامج المحددة، وتتمكن بسرعة من إجراء التعديلات المناسبة على هذه الأخيرة ومع ذلك يمكن إدخال تغيرات على الاتفاق الضريبي المحدد نتيجة التقلبات في الإيرادات الإجمالية، بالتالي فمن الصعوبة تحديد ومراقبة تأثير هذه التغيرات لان استخدام النظام الضريبي لمنح الدعم عادة لا يتطلب موافقة مسبقة على كل معاملة، لذلك فإن الحكومة قد لا تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للبرنامج غير المرغوبة في الإنفاق الضريبي.

3.3.4 إجراءات مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الإنفاق الضريبي: بالرغم من أن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة ولم تظهر بظهور مصطلح الإنفاق الضريبي إلا أن تعدد وتنوع أشكال الإنفاق الضريبي المشجعة على الاستثمار حفزت بعض المكلفين بالضريبة على استعمال كل طرق الغش والاحتيال من أجل التهرب من دفع الضريبة، لذلك فقد اتخذت عدة إجراءات تمثلت فيما يلي: (مرجع سابق، ص. 232)

* **الإجراءات المتخذة في مجال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية:** أقر المشروع الضريبي في الجزائر من أجل مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الاستفادة من مزايا الإنفاق الضريبي "الإعفاءات والتخفيضات" إجراءات ضريبية صارمة، حيث يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في إطار دعم الاستثمار، بمعنى إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات في أجل (04) سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام ضريبي تحفيزي، ويترتب على عدم احترام هذه الإجراءات إعادة استيراد الإنفاق الضريبي << الامتياز الضريبي >> الممنوح مع تطبيق غرامة مالية تقدر ب 30%.

* **الإجراءات المتخذة في خصم استرجاع الرسم على القيمة المضافة:** لقد أدى تزايد العمليات الاحتيال في خصم واسترجاع الرسم على القيمة المضافة، من خلال إنشاء عمليات وهمية باستخدام تقنيات " البيع بدون فاتورة" أو تقنية " الفاتورة بدون بيع" مما أدى بالمشروع الضريبي ضرورة تجاوز مبلغ العملية التي يستحق بشأنها الرسم على القيمة المضافة 100000 دج، ويجب أن يتم التسديد بوسيلة أخرى غير الدفع النقدي إضافة إلى فرض عقوبات مالية صارمة على كل نقص في التصريح برقم الأعمال الخاضع للضريبة، أو في حالة ما إذ تبين بان الخصم طبقه في غير

محله، وهنا تطبيق غرامة مالية تقدر ب 40% مهما كان مبلغ الحقوق المتحصل منها، وفي حالة استخدام طرق تدليسية من اجل خصم الرسم على القيمة المضافة عن عمليات غير قابلة للخصم تطبق عليه زيادة بنسبة 100% على مجمل الحقوق. والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم(9) تكلفة الإعفاءات الضريبية في الجزائر من الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون دج

السنة	TVA	IBS	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2010	78942	13381	1345	2	1	93671
2011	79649	3622	4156	2	0	87429
2012	131338	1872	2865	3	6	136084
2013	85521	3432	3363	2	11	92331
2014	87636	7524	3666	1	5	98832

Source : ministère des finances. Direction générale des impôts. Direction des opérations fiscales. Bureau statistiques 2015

من خلال الجدول نلاحظ:

* إن الإعفاء الضريبي الخاص بالرسم على القيمة المضافة يمثل نسبة كبيرة جدا في هيكل الإعفاء الضريبي الإجمالي، حيث بلغ سنة 2012 حوالي 96.5% وفي سنة 2013 فبلغ 92.6%. ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع إلى استخدام نظام الشراء بالإعفاء وتوسيع مجال الخصم على الرسم على القيمة المضافة، إلى جانب اتساع مجال تطبيقها وحيادتها اتجاه نتائج المؤسسات، وهو ما يشجع هذه الأخيرة على الاستثمار.

* إن انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي تعمل على عرقلة سياسات الإنفاق الضريبي، وهو ما يؤثر على النسيج الاقتصادي وهيكل العمالة في البلد والجهود المبذولة لتحسين أوضاع الاستثمار المحلي، حيث المؤسسات المستفيدة من هذا الأخير تسوق منتجاتها بسعر اقل من أسعار السوق وهذا ما يدفع بالمؤسسات الأخرى غير المستفيدة من الإنفاق الضريبي إلى شطب سجلاتها التجارية والتحول إلى الاقتصاد الموازي الذي يوفر مكاسب كبيرة، والذي أصبح يمثل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الخام.

خلاصة :

لقد تم استخلاص النتائج التالية :

_ أن الضريبة تعتبر مصادر تمويل الخزينة العمومية، نظرا لارتباطها بجميع الأنشطة و

مختلف القطاعات، وهذا يؤكد أثر التهرب الضريبي.

_ هناك علاقة موجبة بين تطور الإنفاق الضريبي من جهة وتطور حجم التهرب الضريبي من جهة

ثانية؛

- صعوبة قياس التهرب الضريبي بسبب عدم وجود أسلوب معين مستخدم في الجزائر؛

- سيطرة القطاع الموازي على اغلب الأنشطة الاقتصادية في الجزائر هو ما يتطلب ضرورة تبسيط

النظام الضريبي الجزائري؛

- التقليل من حجم الإنفاق الضريبي وضرورة تطبيق رقابة بعدية عليه ودراسة مدى فعاليته

وتأثيره على الاستثمار وذلك بمقارنة حجم الإنفاق الضريبي الممنوح مع حجم الاستثمارات المحققة

في الواقع من جراء منح هذا الأخير؛

_ صعوبة الحصول على المعلومات الكافية حول معطيات التهرب الضريبي .

ويمكن اعطاء اهم التوصيات :

-إعادة بناء وتنظيم الادارة الضريبية، مع تجسيد مشاريع الربط بين مختلف المصالح عن

طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة، مع ضرورة الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة

ووسائل الاعلام بكل مكوناتها لتقريب الادارة الضريبية من الجمهور للرفع من درجة الوعي

الجبائي.

_إعادة النظر في نظام التحصيل الجبائي عن طريق تطوير الادارة الجبائية بدل نسب

الضريبة التي ما زلت تتغير في كل قانون مالية جديد، ويربط نسبة الضريبة بمستوى الدخل

في حد ذاته مايعني الاقتطاع من الثروة الحقيقية، وهذا من أجل تأمين مستقبل إيرادات

الدولة في ضوء تقلبات أسعار النفط بسياسات أكثر فعالية.

_تأسيس بنك وطني للمعلومات يوحد النظم والمفاهيم الاحصائية , و يوفر المعلومات المنسقة علميا من حيث التكامل و الدقة الاحصائية , ويوفر قاعدة من البيانات التفصيلية حول كافة

الانشطة الاقتصادية و التي لا يتعارض نشرها للباحثين المتخصصين ,

و في الاخير اقتراح مواضيع يمكن ان تطرح افكار اخرى اكثر اهمية :

- محاولة دراسة العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية و مصالح الضرائب حتى يتسنى لها معرفة أكثر بدور الضرائب في الحياة الاقتصادية.

_العلاقة بين الفساد المالي و الضريبي و آثارها على الميزانية العامة.

المراجع.

1 . إحصائيات المديرية البحث والمراجعات نقلا عن: بكرتي بومدين، يوسف رشيد، السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر، دراسة تحليلية واقتصادية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، الموقع WW.ASjP.CERIST.DZ الاطلاع 2018/01/15

2 . البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012

3 . عبد الرحمان قروي، دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهر التهرب الضريبي، دراسة حالة الجزائر، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد 02، 2013

4 . ميلكاوي مولود، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة، العدد 4، 2015،

5 . منظمة البرلمانين العرب ضد الفساد، الدليل البرلماني العربي لضبط الفساد تاريخ الإطلاع 2014/12/11 www.avpenet work .org

6 . مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائر لسنة 2010

7 . ناصر مراد، واقع التهرب الضريبي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر، كلية الحقوق، عدد 03، 2005

8 . ناصر شرقي، التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012

9. ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، مداخل في المؤتمر الدولي حول "تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعة سطيف 11، 12/1 مارس 2013،
10. ولهي بوعلام، النظام الضريبي في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011_2012.
11. وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 58 لسنة 2012
12. Ministère du commerce ;Centre Nationale du Registre du commerce. statistique Algerie. 2010
13. ministère des finances. Direction générale des impôts. Direction des opérations fiscales. Bureau statistiques 2015
14. Office nationale des statistiques. collections statistiques. N0 172 Juillet 2012. premiere recensement economique